والتقدير هكذا وذلك الخصم يجيل ان كتابه اي كتاب الشيخ وهو مصدر
بمعنى المكتوبية والجمع والظاهر ان المراد به ههنا هو الالفاظ المعينة الدالة على
تلك المعاني المخصوصة كما مر في صدر هذه الرسالة بخلاف العلم المدون كالنحو
فانه يطلق على خمسة معان ثلثة منها مشهورة وهي المسائل والتصديقات
المعلقة بها وملكة الاستحضار اي حاصلة من ممارسة تلك التصديقات وملا
حظتها مرة بعد اخرى وهي المسماة بالفعل واثنان منها غير مشهورة الكلي الاجمالي
وملكة الاستحضار وهي القوة التي تتأتى على استنباط نظريات مائة والفرق
بين الملكتين وهو ان ملكة الاولى بسبب استحضار تلك التصديقات بعد التثبت
عن النفس من غير احتياج الى كسب جديد والثانية بسبب استحضار لها واستعداد
واستفادة تهامن المبادي المناسبة بطريق النظر والكسب هذا اي الكافية تناويل الكتاب
هذا اعطى بيان الكتاب من حيث اي من اجل فلكلمة من لاجل اعلم ان قولهم من حيث
يطلق على ثلثة معان احدها الاطلاق كما يقال الماهية هي اي الماهية المتعلقة
وثانيها التقييد وثالثها التعليل كما وقع في الغنية في بحث المفعول المطلق
في قوله وسمي تاكيدا لفعله لانه من حيث هو المنصوص عليه بلفظ المصدر مؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فالاولى كل والثاني للتعليل والظاهر ان المراد به ههنا هو الثاني فان كتابه
اي من حيث ان كتاب الشيخ وتاليف صفة لامن حيث اشتماله على المسائل ليشمل كتب
السلف اي الكتب السلفي شريف قيل هي جمع سالف بمعنى الصحابة والتابعين واصحاب
المذاهب الاربعة وفي الواقعات السلفي من ينتمي نفسه الى محمد بن الحسن حتى يصدر
به كلمة حتى للتعليل اي بصدد الشيخ الكتاب بالحمد فالمفعول محذوف وهو الكتاب
ولا يبعد ان يكون الباء زائدة والضمير مفعولا به على تقدير ان يكون الفعل متعديا واما
اذا كان بمعنى فعل الازم شرباتي ويتعدى بالباء فلا حاجة الى ما ذكر فاعلى سننها

فتفتح

بفتح السين المهملة مع التنوين بفتح الاولى وكسر الثاني السنن جمع الطريق كتب
او السلف حذرا عن كونه اقطع ولا يلزم من ذلك الابتداء به مطلقا اي ولا يلزم
من عدم الابتداء الاعم لعدم الاستلزام الخاص انتفاء الاعم حتى يكون بتركه
محسنا اقطع اي ليكون المتاب بتركه الابتداء اقطع من حيث انه شريف
نفسه لم يبدأ بالحمد لجواز اتيانه بالحمد للتلذذ به ولو قال لجواز اتيانه به لكان
احصر واحسن والتقدير بجواز اتيان الشيخ بالحمد من غير ان يجعله جزءا منها اي من

ان يجعل الشيخ الحمد جزءا من كتابه والحق ان يقال في الجواب الثاني ولا يلزم من ذلك عدم
الابتداء مطلقا بجواز اتيانه بالحمد لوجه اخر فيلتزم في العمل بالنص دليلا ان يذكر باللسان
قصدا وفي ضمن التسمية لا يجزأ ويخطر بالبال او يكتب على قصد الترك من ان يجعل جزءا
من كتابه او يكتب على قصد ان يجعل جزءا من الكتاب ثم اعلم متعدي الى المفعولين احدهما
هذا الضمير والآخر جزءا من كتابه ظرفا فهو متعلق بقوله يجعله ولا يبعد ان يناقش ههنا
بوجهين الوجه الاول ان السوال يحتمل احتمالين احدهما ان الشيخ لم يعمل بالنص حيث
لم يكتب الحمد على قصد ان يجعله جزءا من كتابه على قصد الترك فعلى هذا الاحتمال لم يكن
الجواب مقابلة حيث قال من غير ان يجعل جزءا والوجه الثاني ان هذا الجواب
الاول تسليم والتسليم لا يكون بعد النفي ويمكن ان يجاب عن الاول بوجهين الاول
بان ههنا سوالان وكل جواب مخصوص سوالا واحدا فلا يلزم ان لكل واحد من
الجوابين مفيد الكل من السوالين والثاني ان مثل هذا لا دخل معتبرا في السوال
المذكور للمقدر فتامل ويمكن ان يجاب عن المناقشة الثانية بان المنع
وان كان عند ارباب المناظرة مقدما على التسليم لانه ههنا قدم التسليم اهتماما
الى كون هضم النفس امرا عظيما لابد لكل واحد ان يكون هذه الصفة له
الجميلة والخصلة الحسنة المرغبة على هذا الترتيب في البحث عند هضم غير لازم بل امر مستحسن
ان وقع بتلك الصفة فيها والا فلا يلزم محذور كثير هو واقع في الكتب المعتبرة غير مرة

Copyright © King Saud University